# تطورات الاقتصاد العربي

# وبيئة الأعمال لعام 2017


إعداد

اتحاد الغرف العربية

دائرة البحوث الاقتصادية

من قبل

د. علي حدادة

أستاذ مساعد في الجامعة اللبنانية

كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال



مارس 2018

# تمهيد

تعتبر المؤسّسات الخاصّة حلقة مهمّة في تطوير الاقتصاد، ومحوراً أساسياً في التنمية الاقتصادية والتطور والتقدم العلمي والتكنولوجي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبشرية. لذلك من الضروري معرفة كيفيّة دعم وتطوير وجذب هذه المؤسّسات وتسهيل عملها في الاقتصاد. ومن هنا يتّضح أهميّة بيئة الأعمال بما تحمله من فرص نجاح للقطاع الخاص، بل أصبح تحسين بيئة الأعمال عنصراً أساسيّا وضروريّا في تحديد قوّة الاقتصاد التنافسيّة للدول العربية، وذلك عبر تطوير مناخ الأعمال وجاذبيّة هذه البيئة للاستثمارات.

تهدف هذه الدراسة إلى استعراض تطورات الاقتصاد العربي وشرح وتحليل وضع بيئة الأعمال خلال عام 2017، ومن أجل ذلك قمنا بتحليل ودراسة التقرير الصادر عن مجموعة البنك الدولي "ممارسة أنشطة الأعمال 2018: الإصلاح لخلق فرص عمل".

العين نائل رجا الكباريتي
الرئيس
اتحاد الغرف العربية

# المحتويات


**تمهيد ..... 1**

**مقدّمة ..... 3**

**أولاً – مفهوم ومقوّمات بيئة الأعمال ..... 4**

**ثانياً – انعكاسات التطوّرات الاقتصاديّة لعام 2017 على الاقتصاد العربي ..... 5**

أ. الأثر الاقتصادي للصراعات وأزمة اللاجئين ..... 6

ب. تأثير أسعار الطاقة في العالم العربي ..... 6

ج. النموّ الاقتصادي والتضخّم في الدول العربيّة ..... 7

د. سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول العربيّة..... 9

**ثالثاً – بيئة الأعمال في العالم العربي.....12**

أ. ترتيب الدول العربية في مؤشّر سهولة الأعمال.....13

ب. مؤشّرات بيئة الأعمال للمجموعة العربيّة.....14

ج. مجالات التقدم والثغرات في سياسات الدّول العربيّة.....26

**رابعاً – احتياجات التطوير والإجراءات المقترحة.....32**

أ. لمحة ملخّصة لنقاط الضعف في العالم العربي .....33

ب. التحدّيات والصعوبات الّتي تواجه الحكومات العربيّة.....34

ج. إجراءات وتوصيات مقترحة لتحسين بيئة الأعمال في الدول العربيّة .....35

## مقدّمة

مرّت المنطقة العربيّة خلال الفترة الماضية بعدّة صراعات وخضّات أدّت إلى مشاكل أمنيّة وسياسيّة واقتصاديّة، من انخفاض أسعار النفط إلى الربيع العربي وارتداداته وما يجري حاليّا في سوريا واليمن وليبيا وفلسطين المحتلّة. كما تأثرت اقتصادات الدّول العربيّة أيضا بعدّة تطوّرات عالميّة، وخصوصا تداعيات انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ونتائج الانتخابات الرئاسيّة الأميركيّة، ممّا زاد من المخاطر المحيطة بالآفاق الاقتصادية في المنطقة.

كلّ هذه التطوّرات أثّرت على فرص نموّ البلدان العربيّة وأدّت إلى ارتفاع نسب البطالة والتضخّم والدين العام والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بصورة عامة. من هنا على الحكومات العربيّة أن تعجّل من وتيرة الإصلاحات التي يمكن أن تحقّق النموّ وتساعد على جذب الاستثمارات وتأمين بيئة العمل المناسبة. وقد هدفنا في الدراسة الحاليّة إلى تحليل وضع العالم العربي من حيث جهوزيّته وإمكانيّاته لخلق بيئة مؤاتية لجذب الاستثمارات. ولأجل ذلك قمنا بدراسة التقرير الصادر عن مجموعة البنك الدولي حديثا، "ممارسة أنشطة الأعمال 2018: الإصلاح لخلق فرص العمل"، والّذي يعرض لنا كلّ المعلومات والمعطيات الّتي ميّزت الدّول العربيّة في مجال بيئة العمل، وبالتالي يعطينا الإمكانيّة للإضاءة على نقاط التقصير أو الضّعف في هذا المجال بهدف تحسينها وتطويرها.

إنّ هذا التقرير يقيس مجموعة الأنظمة التي تعزز النشاط التجاري وتلك التي تعوقها، ويعرض 10 مؤشرات تتعلق بتسهيل بيئة الأعمال ويقارنها بين اقتصاديّات 190 دولة، وهي: بدء النشاط التجاري – إستخراج تراخيص البناء – الحصول على الكهرباء – تسجيل الملكيّة – الحصول على الائتمان – حماية المستثمرين الأقليّة – دفع الضرائب – التجارة عبر الحدود

– إنفاذ العقود – تسوية حالات التعثّر. وتستخدم هذه المؤشرات لتحليل النتائج الاقتصادية وتحديد الإصلاحات في تنظيم أنشطة الأعمال وتحديد مكان وسبب نجاح هذه الإصلاحات.

وقد أظهر تقرير هذا العام تحسنا نسبيّا، مقارنة مع السنوات السابقة، في أداء الدول العربية كنتيجة للعديد من الإصلاحات التي اعتمدت للارتقاء بالبيئة التشريعية والمؤسسية، خاصة على صعيد إجراءات تأسيس المشروعات والشركات الجديدة والحصول على التمويل وقضايا حماية الاستثمار. ولكن هذا التحسّن النسبي لا يلغي حقيقة أنّ العالم العربي ما زال متأخرا كثيرا عن باقي الدول المتقدّمة وحتّى النامية، مما يستدعي حثّ الخطى لمزيد من الإصلاحات والتحسينات في مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال.

## أولاً – مفهوم ومقوّمات بيئة الأعمال

أصبحت بيئة الأعمال من أهمّ المقوّمات الاقتصادية للدول في العالم، وتسعى معظم حكومات هذه الدول إلى تطوير أسواقها وخلق بيئة مناسبة للأعمال وجذب الاستثمارات وتسهيل ظروفها. وتعتبر بيئة الأعمال حاليّا من الأعمدة الرئيسية في الاقتصاديات العالمية، ليس لما لها من تأثير اقتصادي فحسب، بل لما لها من تأثير اجتماعي أيضا كأداة لحلّ مشكلات البطالة وغيرها، كما لديها تأثير على مؤشرات الاقتصاد الكلي للدول من خلال تشجيع مشروعات جديدة صغيرة للشباب، وزيادة الإيرادات الحكومية، مثل ارتفاع حصيلة الضرائب، بالإضافة إلى المنافع الاجتماعية، مثل خفض معدّلات الجريمة وتقليل نسب الهجرة.

وتعتبر بيئة الأعمال قاعدة انطلاق للتّنمية في الدول، ويمكن تعريفها بأنّها «البناء السياسيّ والإداريّ والاقتصاديّ والاجتماعيّ والقانونيّ في الدولة، والتي تسهم بدرجة كبيرة في تنظيم الأعمال، وتسهيل الإجراءات، وحماية الملكيَّة، وكذلك القيم والثقافة السّائدة لدى أفراد المجتمع في تصوّرهم عن المال والعمل، والتي تحكم سلوكهم إزاء ذلك»[1]. فلكي تمارس مؤسّسة

أو شركة عملاً من الأعمال في بيئةٍ معيّنة، فإنّها تحتاج إلى عِدّة شروط يجب أن تتواجد في تلك البيئة. لكن يبقى هذا التعريف ناقصاً ويجب إضافة معايير أخرى أساسيّة كالأمن وتأمين الموارد البشريَّة والموارد الماليَّة والتكنولوجيا المتطوّرة، وتجهيز البنى التحتيَّة لتنظيم الأعمال، وغيرها. وتناقش المعايير العشرة في بيئة الأعمال: بدء النشاط التجاري، واستخراج تراخيص البناء، والحصول على الكهرباء، وتسجيل الملكية، والحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين (الأقليّة منهم)، ودفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود، وإنفاذ العقود، وتسوية حالات التعثّر.

وتلعب الحكومات دورا حاسما في تطوير بيئة الأعمال، فهي تضع القواعد التي تحدّد وتوضّح حقوق الملكيّة، وتحدّ من تكلفة تسوية النزاعات، وتزيد من القدرة على توقع المعاملات الاقتصاديّة. فبدون قواعد جيّدة يتمّ تطبيقها على الجميع بدون تمييز، يواجه أصحاب العمل وقتا عصيبا لبدء النشاط التجاري وتنمية الشركات صغيرة ومتوسطة الحجم التي تمثل محركات النمو ومصدر توفير فرص العمل في معظم اقتصادات العالم.

## ثانياً – انعكاسات التطوّرات الاقتصاديّة لعام 2017 على الاقتصاد العربي

أظهرت إنعكاسات الأزمة المالية العالمية وتقلبات أسواق السلع الأساسية والأزمات الأمنيّة والسياسيّة في المنطقة ضرورات ملحة لتبني الدول العربية إصلاحات اقتصادية وهيكلية لتعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي ودعم النمو الشامل والمستدام. وتأتي الجهود المعنية بتطوير وتهيئة البيئة المواتية لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مقدمة برامج الإصلاح، لقدرة هذا القطاع في دفع عجلة النمو وتوفير فرص العمل، التي تمثل أهم الأهداف التي تعمل الحكومات العربية على تحقيقها، في ضوء معدلات البطالة المرتفعة ومتطلبات تنويع الاقتصادات ورفع معدلات نموها وقدرتها على امتصاص الصدمات الداخلية والخارجية.

### أ. الأثر الاقتصادي للصراعات وأزمة اللاجئين

أسفرت الصراعات في المنطقة العربيّة عن آثار اقتصادية واجتماعية وإنسانيّة خطيرة للغاية. وسوف يكون أهمّ التحديات في معظم الدّول العربيّة هو رعاية الأعداد الكبيرة من اللاجئين، وخلق سياسات تكفل استيعاب عودتهم إلى أوطانهم، أو إيجاد فرص في البلدان المضيفة لاستيعابهم وفتح المجال لمشاركتهم في أنشطة منتجة. وبالتالي يجب على هذه الدول أن تسرّع من وتيرة الإصلاحات التي تحقّق النموّ الاحتوائي والتي تهدف إلى الحدّ من عدم تكافؤ الفرص. ومن أجل المساعدة على تخفيف هذه الانعكاسات وتداعياتها، اقترح صندوق النقد الدولي عدّة سياسات، كبناء أطر اقتصاديّة كليّة فعّالة ومتطوّرة، وضع سياسات نقديّة وسياسات سعر صرف مرنة، وتحديد أولويّات أوجه الإنفاق وذلك بهدف حماية النفقات الاجتماعية، وضمان استمرارية القدرة على تحمل الدين العامّ.

أمّا بالنسبة للآثار الاقتصاديّة تواجه عمليّة صنع القرار ورسم السياسات تحدّيات متعدّدة، فهناك أولويّات ملحّة كتطوير فعاليّة المؤسسات الاقتصادية، ورسم سياسات نقديّة وماليّة لضمان تحقيق الاستقرار الاقتصادي. ويقتضي النجاح في إعادة البناء وجود مؤسسات تعمل بصورة صحيحة ووضع أطر اقتصادية كلية قويّة تتّسم بالمرونة لا سيما في إدارة المساعدات المقدّمة من المانحين، واستيعاب التدفقات الرأسمالية، والحفاظ على استمرارية القدرة على تحمّل الدين العام.

### ب. تأثير أسعار الطاقة في العالم العربي

برغم ارتفاع أسعار النفط نسبيّا وبلوغها حوالي 45–50 دولارا للبرميل في تمّوز 2017، أبقت أسواق العقود المستقبليّة على توقّعاتها في استمرار انخفاضها في الأجل المتوسط. فاتّخذت معظم البلدان العربيّة خطوات نحو إصلاح سياساتها السخيّة في تسعير الطاقة

لتساعدها على ضبط أوضاع المالية العامة فيها. وسيكون من الأفضل استثمار الأموال التي تنفق على دعم قطاعات منتجة وذات عائدات مرتفعة مثل البنية التحتية والصحة والتعليم...

وهناك الكثير من التحديات السياسية والاجتماعية التي تواجه إصلاح أسعار الطاقة في الدول العربيّة، لكن يتبيّن من تجارب الإصلاح في العديد من البلدان أنّ تحقيقه ممكناً وليس مستحيلا. ولكي ينجح الإصلاح، ينبغي أن يكون واسع النطاق وشاملا وأن ينفّذ على مراحل وبالتجرّد من الاعتبارات السياسيّة. كما أنّه يجب إطلاع الشعب على تفاصيل هذا الإصلاح وتعويض الفقراء والفئات الضعيفة، الأكثر تأثّرا بتبعات الإصلاح، الذين سيواجهون أعباء من ارتفاع تكاليف الطاقة. ففي 2016 أنفقت البلدان العربية بمعدّل 3% من إجمالي ناتجها المحلي على دعم الطاقة، في حين أنّها لو وجّهت هذا الدعم نحو استثمارات أكثر إنتاجيّة لاستطاعت أن تحرز 6% إضافيّة إلى معدّلات نموّها على مدى 6 سنوات وأن تخفّض الدين العام بمعدّل 20% من إجمالي الناتج المحلي على امتداد هذه الفترة[2].

ومن أجل تخفيف الآثار السلبيّة المصاحبة للإصلاحات، يمكن لهذه الدول اختيار مزيج من الاستثمارات المنتجة وتخفيض الديون واستخدام المدّخرات في تعويض الخسائر الناتجة. وفي حال نجحت الدول العربيّة في تحقيق هذا المزيج فإنّ الإصلاحات ممكن أن تنتج منافع كبيرة، إذ يقول أوليفييه بادوفون، الذي شارك في إعداد دراسة صندوق النقد الدولي[3]، أنّ هذه المرحلة هي الوقت المناسب للمضي في تنفيذ الإصلاحات، خاصّة أنّ الفجوة بين الأسعار المحليّة والعالميّة لا تزال ضيّقة.

**ج. النموّ الاقتصادي والتضخّم في الدول العربيّة**

في إطار الجهود التي يبذلها صندوق النقد العربي لدعم الحكومات العربيّة، أصدر الصندوق في أيلول 2017 تقريرا بعنوان "آفاق الاقتصاد العربي"، وهو يتضمّن تحديثاً لتوقّعات

النموّ الاقتصادي والتضخم في الدّول العربية خلال عام 2018. وأشار التقرير إلى ظهور بوادر تدلّ على التعافي النسبي للنشاط الاقتصادي العالمي خلال النصف الأول من عام 2017 على ضوء تحسن أداء قطاع الصناعة وارتفاع مستويات الاستثمار والتجارة الدولية. ورغم التوقعات بتحسّن آفاق النمو، لا يزال هذا التعافي ضعيفا وغير مستدام في العديد من الدول وذلك بسبب انخفاض معدلات نمو الانتاجية، كما هنالك آثار سلبيّة أخرى أبرزها ارتفاع مستويات عدم اليقين بشأن مسارات السياسات الاقتصادية في البلدان المتقدمة، وتزايد الاتجاه نحو السياسات الحمائية والتداعيات القومية والانفصالية، وانخفاض مستويات الناتج الممكن الوصول إليه، إضافة إلى احتمالات حدوث تقلبات في الأسواق المالية العالمية. بناء على ما سبق على الحكومات العربيّة الاهتمام بالسياسات الهادفة إلى تقوية الطلب الكلي وتعزيز الانتاجية من خلال معالجة الاختلالات الهيكلية في أسواق العمل والإنتاج، واحتواء مسارات الدين العام، وضمان تحركه في مستويات قابلة للاستدامة.

فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي في الدول العربية، تأثّرت هذه الدول بمجموعة من العوامل أبرزها التطورات في البيئة الاقتصادية العالمية خاصة في ما يتعلق بأسواق النفط العالمية، وتنفيذ برامج للإصلاح الاقتصادي تستهدف احتواء الاختلالات الاقتصادية، وكذلك استمرار التطورات الداخلية وما تفرضه من تحديات على النمو الاقتصادي بها وبدول الجوار. ورغم ذلك، يشار إلى ظهور بوادر بدء تأقلم النشاط في عدد من القطاعات غير النفطية في هذه الدول، انعكس ذلك في تمكّن بعض هذه القطاعات من تحقيق وتيرة نمو معتدلة فاقت 3% بما خفف نسبياً من تأثير انكماش الناتج في القطاعات النفطية. لقد تم خفض معدّل نمو الدول العربية خلال عام 2017 بنحو 0.3%، أمّا فيما يتعلّق بعام 2018، من المتوقع ارتفاع معدل النمو الاقتصادي إلى 2.9% شرط عودة الانتاج النفطي لسابق عهده.

فيما يتعلق بالدول العربيّة المستوردة للنفط، من المتوقّع استمرار تحقيقها لنموّ مرتفع الوتيرة نسبياً، حيث ستستفيد تلك الدول من التعافي التدريجي للنشاط الاقتصادي العالمي والأثر

الإيجابي لبعض الإصلاحات الاقتصادية التي يجري تنفيذها، مثل إصلاحات مرونة أسعار الصرف التي أدت في بعض البلدان إلى زيادة الصادرات والاستثمارات. بالتالي يتوقّع في عام 2018 استمرار تعافي الأداء الاقتصادي في هذه الدول خصوصا في مستويات الاستثمار والانفاق الاستهلاكي والصادرات بما يدعم النشاط الاقتصادي الذي من المتوقع ارتفاعه بنحو 4%.

نتيجة لما سبق، من المتوقع أن يبلغ معدّل التضخم في الدول العربية خلال عام 2018 نحو 10.3%، وتجدر الإشارة إلى أن الارتفاع في هذا المعدل سببه معدّلات التضخم المرتفعة المسجلة في كلّ من مصر والسودان، أمّا المعدل بدون هذين البلدين، فسيبلغ نحو 5.8% خلال عام 2018. أمّا فيما يتعلّق بالدول العربية المصدّرة للنفط، فيتوقع أن يسجّل معدل التضخم حوالي 7.6%.

**د. سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول العربيّة**

اتخذت بعض الدول العربيّة، في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي، عدّة سياسات قاسية، وذلك من خلال الاتفاق مع المؤسسات الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي)، مما أدّى إلى انخفاض في مستوى معيشة المواطنين. فمن جهة، رمت الحكومات من هذه السياسات أن تخلق فرصاً مستقبليّة قادرة على تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين الأحوال المعيشية، بينما حذّرت، من جهة أخرى، من أنّ عدم الالتزام بتطبيق هذه السياسات سوف يؤدّي إلى أوضاع اقتصادية أكثر سوءاً. ونجحت بعض هذه الدول في تمرير البرامج الاقتصاديّة، بينما فشلت دول أخرى في تمريرها نظرا إلى وزن القوى المعارضة لحكومات تلك الدول.

فقد أكّدت حكومات بعض الدّول العربيّة (مصر، تونس، الجزائر، الأردن، العراق، المغرب) إصرارها على تنفيذ برامج للإصلاح الاقتصادي، بهدف تعزيز النمو الاقتصادي الذي تباطأ منذ اندلاع الثورات العربية عام 2011، ومعالجة عدد من التشوهات الاقتصادية وأهمّها عجز الموازنة. وشملت محاور هذه البرامج تدابير كثيرة، كتعزيز دور القطاع الخاص، وتحسين مناخ الاستثمار، وتحرير سعر الصرف، إلّا أنّ أكثرها إثارة للنّقاش والجدل ما يُعرف بالبرامج التقشفيّة، والتي تضمّنت بعض الخطوات التالية:

أ- رفع الدعم عن الوقود[4].

ب- زيادة الضرائب (عبر رفع معدّلات الضريبة أو توسيع القاعدة الضريبيّة)[5].

وخضعت برامج الإصلاح لوجهات نظر متباينة، فالبعض كان يرى أنّ الالتزام بتنفيذ التدابير الإصلاحيّة لن يؤدّي إلى تعزيز الاستقرار المالي والنقدي مستقبلا، إذ أنّ هذه السياسات لا تقدّم أفضل النتائج للجميع، حيث أنّ التدابير التقشفية تعتبر غير عادلة وتضيف أعباء وضغوطاً اقتصاديّة إضافية، كما تُرجّح بعض التيارات الاقتصادية المناوئة لهذه التدابير أنها ربما لا تتّفق مع الاحتياجات الإنمائية طويلة الأجل، وسوف تؤدّي أيضاً إلى هبوط المستويات المعيشية لأغلب المواطنين. ورفعت المخاوف الشعبية حيال البرامج التقشفية من نسبة القلق عند الحكومات، بأنّ تنفيذها قد يُثير كثيراً من الاضطرابات بما يعرقل مسيرة تقدمها في إنجاز برامج الإصلاح الاقتصادي، وهو ما حدث ببعض البلدان بالفعل كالجزائر وتونس والسودان مثلاً، الذين شهدوا خلال 2016 و2017 احتجاجات ومظاهرات عمالية وفئوية.

وللحيلولة دون وقوع مشاكل واضطرابات شعبيّة عمدت الحكومات إلى تبنّي تكتيكات سياسيّة ونفسيّة في إعداد وتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي، ومن تلك التكتيكات:

أ- **التغيير من أعلى:** عبر إدارة حوارات محدودة مع شرائح المجتمع لطرح وتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، بما يقلّل من الحاجة الحقيقيّة للدعم الشعبي لها، ولكن كانت

هذه الحوارات مدعومة في الوقت نفسه بخطاب سياسي واقتصادي تحذيري تارة من مغبة التخلّي عن هذه الإصلاحات، وتحفيزي تارة أخرى عبر تقديم البراهين المتعددة لفوائد تطبيقها.

ب- **منهج الصدمة:** اعتمدت بعض الحكومات العربية على أسلوب تدريجي ومرحلي في تمرير الإصلاحات الاقتصادية، غير أنّ السمة الغالبة تُشير إلى أنّ تنفيذها، بما فيها التدابير التقشفية، تمّ وفق جدول زمني قصير الأجل لم يتجاوز العامين أو الثلاثة على الأكثر، وهو ما يرتب في واقع الأمر أعباء اقتصادية على المواطنين في فترة زمنيّة وجيزة.

ج- **تماسك النظام السياسي:** يعتبر تماسك النظام السياسي أمرا بالغ الأهميّة، فالتنسيق بين السلطتين التنفيذية والتشريعية واتّفاقهما على تمرير برامج الإصلاح الاقتصادي، يعدّان رسالة قويّة للمعارضين بأنه ليس ثمّة مفرّ من تطبيق هذه الإصلاحات.

د- **المقايضة الإصلاحية:** تميّزت بعض الحكومات بالمرونة السياسيّة في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية، حيث فاوضت قوى المعارضة من أجل التوصّل إلى حلول وسط حول قضايا الإصلاح. فقد توصّلت الحكومة التونسيّة مع الاتحاد العام التونسي للشغل، الذي يتمتع بنفوذ سياسي، في كانون الأول من عام 2016 إلى إلغاء خطط سابقة بتجميد الزيادة في رواتب القطاع العام مقابل إقرار إجراءات أخرى من بينها إخضاع كل المهن الحرة، ومن أبرزها الطب والهندسة والمحاماة، لنظام تحصيل الضرائب. أمّا في السّودان، وبعد الاحتجاجات الواسعة على قرار زيادة أسعار الأدوية الصادر في تشرين الثاني من عام 2016، اضطرت الحكومة إلى التراجع، بل أكثر إلى توسيع مظلّة التأمين الصحي وتوحيد أسعار الأدوية في كل أنحاء البلاد وزيادة ميزانية العلاج المجاني.

هـ- **محدودية البدائل:** أشاعت الحكومات أنّ التخلي عن هذه البرامج ربما لن يكون مفيداً للأوضاع الاقتصادية، بل سوف يؤدّي إلى مزيد من المشاكل والأزمات، وروّجت بأنّه لا مفرّ من تطبيق هذه السياسات. كما كانت الحكومات تشيع جوّا من التفاؤل بأنّ

هذه البرامج ستضمن مستقبلا أفضل للأجيال القادمة، كما ستعمل على رفع النمو، والحد من البطالة، والقضاء على الفساد، وإصلاح نظام الضرائب.

## ثالثاً – بيئة الأعمال في العالم العربي

بحسب تقرير "ممارسة أنشطة الأعمال"، الصادر مؤخّرا عن البنك الدولي، نفّذت 119 دولة حوالي 264 إصلاحا لتحسين بيئة الأعمال في العام 2017 وذلك بهدف خلق وظائف جديدة، وجذب الاستثمارات، وزيادة القدرة على المنافسة. وقد نفذت البلدان النامية في عام 2017 حوالي 206 إصلاحا أي ما يعادل 78% من مجموع الإصلاحات. وقالت كريستالينا جورجيفا، المديرة الإدارية العامة للبنك الدولي، أنّ خلق الوظائف هو أحد المكاسب الأساسيّة التي يمكن للبلدان والمجتمعات تحقيقها إذا أتيح للقطاع الخاص أن ينمو ويزدهر، كما أنّ وجود الكفاءة والشفافية يسهم في تحسين الحوكمة ومكافحة الفساد.

وتلجأ الحكومات في أنحاء العالم إلى هذا التقرير بحثا عن بيانات موضوعيّة تدعم سياساتها ومشاريعها، إذ أنّ التقرير أصبح يعدّ وسيلة شفّافة ومتاحة للجمهور يمكنه من خلالها مساءلة الحكومات عن السياسات الإصلاحيّة الّتي اتّبعتها.

بالنسبة للدّول العربيّة، أورد التقرير بعض السياسات الإصلاحيّة الّتي اتّخذت، منها ما ساهم في تطوير بيئة الأعمال ومنها ما أدّى إلى عرقلتها أو إبطائها. ففي مجال "تعزيز الوصول إلى الائتمان" مثلا، أنشأ كلّ من العراق والأردن مكتبا أو سجلا جديدا للائتمان في الفترة 2017/2016. أمّا قطر والإمارات فقد بدأتا بالحصول على درجات ائتمان لمستخدميها من البيانات كخدمة ذات قيمة مضافة، كما أدخلتا تحسينات على توزيع البيانات من مصادر أخرى غير المؤسسات الماليّة. أمّا بخصوص "حماية حقوق المستثمرين الأقليّة"، أقرّت مصر

والسعوديّة تشريعات أدّت إلى زيادة متطلّبات الشفافيّة في الشركات بحيث تعطي المزيد من القدرة لصغار المستثمرين بشأن أنشطة أعضاء مجلس الإدارة والتعويضات وتقارير التدقيق. كما اتخذت السعودية خطوات هامّة لتوضيح حوكمة الشركات وهياكل الملكية والرقابة من خلال اعتماد قوانين تفرض على الشركات ترشيح أعضاء مجلس إدارة مستقلّين وإنشاء لجان تدقيق مستقلّة. أمّا بالنسبة لتعزيز أنظمة الامتثال الضريبي، فقد عزّزت كلّ من المغرب والسعودية أنظمة دفع الضرائب عبر الإنترنت.

**أ. ترتيب الدول العربية في مؤشّر سهولة الأعمال**

تناقش المعايير العشرة الّتي يعتمدها تقرير سهولة الأعمال القضايا المتعلّقة بـ: 1) بدء النشاط التجاري، 2) استخراج تراخيص البناء، 3) الحصول على الكهرباء، 4) تسجيل الملكية، 5) الحصول على الائتمان، 6) حماية المستثمرين الأقلية، 7) دفع الضرائب، 8) التجارة عبر الحدود، 9) إنفاذ العقود، و10) تسوية حالات التعثّر. وفيما يلي ترتيب الدول العربية في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال (2017):

| اسم البلد | الترتيب عربياً | الترتيب عالمياً |
|---|---|---|
| الإمارات | 1 | 21 |
| البحرين | 2 | 66 |
| المغرب | 3 | 69 |
| عمان | 4 | 71 |
| قطر | 5 | 83 |
| تونس | 6 | 88 |
| السعودية | 7 | 92 |
| الكويت | 8 | 96 |
| الأردن | 9 | 103 |

| | | |
|---|---|---|
| الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة | 10 | 114 |
| مصر | 11 | 128 |
| لبنان | 12 | 133 |
| موريتانيا | 13 | 150 |
| جيبوتي | 14 | 154 |
| جزر القمر | 15 | 158 |
| الجزائر | 16 | 166 |
| العراق | 17 | 168 |
| السودان | 18 | 170 |
| سوريا | 19 | 174 |
| ليبيا | 20 | 185 |
| اليمن | 21 | 186 |
| الصومال | 22 | 190 |

**ب. مؤشّرات بيئة الأعمال للمجموعة العربيّة**

بحسب تقرير سهولة الأعمال، كانت أفضل بلدان المنطقة الإمارات، التي حلّت في المركز 21 عالميّا، والبحرين 66 والمغرب 69، وذلك بين 190 بلداً في العالم. وكان أداء المنطقة العربيّة أفضل من السنوات السابقة، خاصّة في مجالات استخراج تراخيص البناء، والحصول على الكهرباء، وتسجيل الملكية، ودفع الضرائب، مع الإشارة إلى أنّ ترتيب الدّول العربيّة يبقى متدنّيا إذا ما قارنّاه مع ترتيب الدول النامية الأخرى. وقد جاء أداء المنطقة متفاوتاً في جميع المؤشرات. وعلى سبيل المثال، في مجال الحصول على تراخيص البناء، كان ترتيب تونس 95، وموريتانيا 109، والأردن 110، والكويت 129، ولبنان 142، والجزائر 146، والسودان 133، وفلسطين 154، وكل من سوريا واليمن والصومال وليبيا 186، أي أن 12

دولة عربية كان ترتيبها متأخراً من بين 190 بلداً في العالم. وفي المقابل، كانت الإمارات في مرتبة متقدمة بالنسبة لهذا المؤشر، كما كانت دول أخرى في ترتيب نسبي جيد مقارنة مع باقي دول العالم. وكذلك الأمر بالنسبة لباقي المؤشرات التي أظهرت تفاوتاً بين الدول العربية.

ولكي نوضح ترتيب الدّول العربيّة في مجالات تحسين بيئة العمل نعرض ترتيب هذه الدّول حسب كلّ مؤشّر:

**بدء النشاط التجاري**

| اسم البلد | الترتيب عربياً | الترتيب عالمياً |
|---|---|---|
| عمان | 1 | 31 |
| المغرب | 2 | 35 |
| موريتانيا | 3 | 43 |
| الإمارات | 4 | 51 |
| البحرين | 5 | 75 |
| قطر | 6 | 85 |
| تونس | 7 | 100 |
| مصر | 8 | 103 |
| الأردن | 9 | 105 |
| جيبوتي | 10 | 115 |
| سوريا | 11 | 133 |
| السعوديّة | 12 | 135 |
| لبنان | 13 | 143 |
| الجزائر | 14 | 145 |
| الكويت | 15 | 149 |
| العراق | 16 | 154 |
| السودان | 17 | 159 |
| اليمن | 18 | 163 |
| جزر القمر | 19 | 166 |
| ليبيا | 20 | 167 |
| الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة | 21 | 169 |
| الصومال | 22 | 187 |

**استخراج تراخيص البناء**

| اسم البلد | الترتيب عربياً | الترتيب عالمياً |
|---|---|---|
| الإمارات | 1 | 2 |
| المغرب | 2 | 17 |
| قطر | 3 | 19 |
| السعودية | 4 | 38 |
| البحرين | 5 | 47 |
| عمان | 6 | 60 |
| مصر | 7 | 66 |
| جزر القمر | 8 | 79 |
| جيبوتي | 9 | 84 |
| العراق | 10 | 93 |
| تونس | 11 | 95 |
| موريتانيا | 12 | 109 |
| الأردن | 13 | 110 |
| الكويت | 14 | 129 |
| السودان | 15 | 133 |
| لبنان | 16 | 142 |
| الجزائر | 17 | 146 |
| الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة | 18 | 154 |
| ليبيا، الصومال، سوريا واليمن | 19 | 186 |

**الحصول على الكهرباء**

| اسم البلد | الترتيب عربياً | الترتيب عالمياً |
|---|---|---|
| الإمارات | 1 | 1 |
| الأردن | 2 | 40 |
| تونس | 3 | 48 |
| السعودية | 4 | 59 |
| عمان | 5 | 61 |
| قطر | 6 | 65 |
| المغرب | 7 | 72 |
| البحرين | 8 | 79 |
| الضفّة الغربية وقطاع غزّة | 9 | 87 |
| مصر | 10 | 89 |
| الكويت | 11 | 97 |
| السودان | 12 | 110 |
| العراق | 13 | 116 |
| الجزائر | 14 | 120 |
| لبنان | 15 | 123 |
| ليبيا | 16 | 130 |
| جزر القمر | 17 | 135 |
| موريتانيا | 18 | 148 |
| سوريا | 19 | 153 |
| جيبوتي | 20 | 169 |
| الصومال واليمن | 21 | 187 |
| ليبيا | 22 | 187 |

**تسجيل الملكية**

| اسم البلد | الترتيب عربياً | الترتيب عالمياً |
|---|---|---|
| الإمارات | 1 | 10 |
| السعودية | 2 | 24 |
| البحرين | 3 | 25 |
| قطر | 4 | 26 |
| عمان | 5 | 54 |
| الكويت | 6 | 70 |
| الأردن | 7 | 72 |
| اليمن | 8 | 82 |
| المغرب | 9 | 86 |
| السودان | 10 | 89 |
| تونس | 11 | 93 |
| الضفّة الغربية وقطاع غزّة | 12 | 94 |
| موريتانيا | 13 | 98 |
| العراق | 14 | 101 |
| لبنان | 15 | 102 |
| جزر القمر | 16 | 111 |
| مصر | 17 | 119 |
| الصومال | 18 | 150 |
| سوريا | 19 | 155 |
| الجزائر | 20 | 163 |
| جيبوتي | 21 | 168 |

**الحصول على الائتمان**

| اسم البلد | الترتيب عربياً | الترتيب عالمياً |
|---|---|---|
| الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة | 1 | 20 |
| الإمارات، مصر والسعوديّة | 2 | 90 |
| البحرين، المغرب وتونس | 3 | 105 |
| لبنان وجزر القمر | 4 | 122 |
| الكويت، قطر وعمان | 5 | 133 |
| الأردن وموريتانيا | 6 | 159 |
| السودان وسوريا | 7 | 173 |
| الجزائر | 8 | 177 |
| جيبوتي | 9 | 183 |
| العراق، ليبيا، الصومال واليمن | 10 | 186 |

**حماية المستثمرين (الأقليّة)**

| اسم البلد | الترتيب عربياً | الترتيب عالمياً |
|---|---|---|
| الإمارات والسعوديّة | 1 | 10 |
| المغرب | 2 | 62 |
| مصر والكويت | 3 | 81 |
| سوريا | 4 | 89 |
| جيبوتي | 5 | 96 |
| البحرين وموريتانيا | 6 | 108 |
| تونس | 7 | 119 |
| العراق وعمان | 8 | 124 |
| اليمن | 9 | 132 |
| لبنان | 10 | 138 |
| الأردن وجزر القمر | 11 | 146 |
| الضفّة الغربية وقطاع غزّة | 12 | 160 |
| الجزائر | 13 | 170 |
| قطر | 14 | 177 |
| ليبيا | 15 | 183 |
| السودان | 16 | 186 |
| الصومال | 17 | 190 |

**دفع الضرائب**

| اسم البلد | الترتيب عربياً | الترتيب عالمياً |
|---|---|---|
| الإمارات وقطر | 1 | 1 |
| البحرين | 2 | 5 |
| الكويت | 3 | 6 |
| عمان | 4 | 11 |
| المغرب | 5 | 25 |
| السعودية | 6 | 76 |
| اليمن | 7 | 80 |
| سوريا | 8 | 81 |
| الأردن | 9 | 97 |
| جيبوتي | 10 | 108 |
| الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة | 11 | 109 |
| لبنان | 12 | 113 |
| ليبيا | 13 | 128 |
| العراق | 14 | 129 |
| تونس | 15 | 140 |
| الجزائر | 16 | 157 |
| السودان | 17 | 163 |
| مصر | 18 | 167 |
| جزر القمر | 19 | 168 |
| موريتانيا | 20 | 175 |
| الصومال | 21 | 190 |

**التجارة عبر الحدود**

| اسم البلد | الترتيب عربياً | الترتيب عالمياً |
|---|---|---|
| الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة | 1 | 49 |
| الأردن | 2 | 53 |
| المغرب | 3 | 65 |
| عمان | 4 | 72 |
| البحرين | 5 | 78 |
| قطر | 6 | 90 |
| الإمارات | 7 | 91 |
| تونس | 8 | 96 |
| جزر القمر | 9 | 111 |
| ليبيا | 10 | 118 |
| موريتانيا | 11 | 138 |
| لبنان | 12 | 140 |
| الكويت | 13 | 154 |
| جيبوتي | 14 | 159 |
| الصومال | 15 | 160 |
| السعوديّة | 16 | 161 |
| مصر | 17 | 170 |
| سوريا | 18 | 176 |
| العراق | 19 | 179 |
| الجزائر | 20 | 181 |
| السودان | 21 | 185 |
| اليمن | 22 | 189 |

**إنفاذ العقود**

| اسم البلد | الترتيب عربياً | الترتيب عالمياً |
|---|---|---|
| الإمارات | 1 | 12 |
| المغرب | 2 | 57 |
| مصر | 3 | 65 |
| عمان | 4 | 67 |
| الكويت | 5 | 73 |
| تونس | 6 | 76 |
| السعوديّة | 7 | 83 |
| الجزائر | 8 | 103 |
| الصومال | 9 | 110 |
| البحرين | 10 | 111 |
| الأردن | 11 | 118 |
| قطر | 12 | 123 |
| الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة | 13 | 124 |
| لبنان | 14 | 134 |
| اليمن | 15 | 140 |
| ليبيا | 16 | 141 |
| العراق | 17 | 144 |
| السودان | 18 | 146 |
| مصر | 19 | 160 |
| سوريا | 20 | 161 |
| جيبوتي | 21 | 175 |
| جزر القمر | 22 | 180 |

**تسوية حالات التعثّر**

| اسم البلد | الترتيب عربياً | الترتيب عالمياً |
|---|---|---|
| تونس | 1 | 63 |
| الإمارات | 2 | 69 |
| الجزائر | 3 | 71 |
| جيبوتي | 4 | 73 |
| البحرين | 5 | 90 |
| عمان | 6 | 98 |
| الكويت | 7 | 110 |
| مصر | 8 | 115 |
| قطر | 9 | 116 |
| المغرب | 10 | 134 |
| الأردن | 11 | 146 |
| لبنان | 12 | 147 |
| السودان | 13 | 154 |
| اليمن | 14 | 156 |
| سوريا | 15 | 163 |
| جزر القمر، العراق، ليبيا، موريتانيا، السعوديّة، الصومال والضفّة الغربيّة وقطاع غزّة | 16 | 168 |

## ج. مجالات التقدم والثغرات في سياسات الدّول العربيّة

واصلت الحكومات العربيّة العمل على إصلاح بيئة الأعمال الاقتصادية في دولها. وسوف نورد في ما يلي بعض السياسات الّتي اتّبعت في الدّول العربيّة بحسب تقرير سهولة نشاط الأعمال الصادر مؤخراً، بالإضافة إلى تقييم تلك السياسات، إذ أنّ بعضها كان ناجحاً، أمّا البعض الآخر، فأدّى إلى عرقلة أو إبطاء عمليّة تسهيل الأعمال.

### 1) الإمارات:

نفّذت الإمارات 4 إصلاحات، منها تقوية اللوائح الخاصة بالرقابة على جودة البناء، وتقليص الوقت اللازم لاستخراج رخصة البناء:

أ- **استخراج تراخيص البناء:** عزّزت الإمارات الرّقابة على جودة البناء من خلال فرض شروط صارمة على المهنيّين الذين يقومون بمراجعة الرسومات. كما أنّها خفّضت الوقت والتكلفة للحصول على رخصة البناء.

ب- **الحصول على الكهرباء:** جعلت الإمارات الحصول على الكهرباء أسهل من خلال تبسيط عمليّة الاتصال، كما أصبح الحصول على الكهرباء أقل تكلفة.

ج- **الحصول على الائتمان:** حسّنت الإمارات من آليّة الحصول على المعلومات الائتمانيّة عن طريق البدء في عرض درجات ائتمان المستهلكين إلى المصارف والمؤسسات المالية.

د- **حل التعثّر:** لقد جعلت الإمارات حل التعثّر أسهل من خلال اعتماد قانون للتعثّر يسهّل إعادة التنظيم واستمرار أعمال المدين أثناء إجراءات التعثّر.

**2) البحرين:**

لقد جعلت البحرين سياسة دفع الضرائب أكثر تعقيدا من خلال تقديم مساهمة الرعاية الصحية الجديدة التي يتحمّلها صاحب العمل.

**3) المغرب:**

في المغرب تمّ تسهيل دفع الضرائب من خلال تحسين النظام الإلكتروني لتقديم الإقرارات ودفع الضرائب، كما انخفض عدد الإجراءات اللّازمة لبدء النشاط التجاري:

أ- **بدء النشاط التجاري:** جعل المغرب بدء الأعمال التجارية أسهل من خلال الجمع بين دفع رسوم الطوابع مع طلب تأسيس الشركات.

ب- **تسجيل الملكيّة:** جعل المغرب تسجيل العقارات أكثر تكلفة من خلال زيادة رسوم التسجيل.

ج- **دفع الضرائب:** جعل المغرب دفع الضرائب أسهل من خلال تحسين نظام الإنترنت ودفع الضرائب.

**4) عمان:**

في موضوع التجارة عبر الحدود، جعلت عمان التصدير والاستيراد أسهل من خلال تعزيز الخدمة الإلكترونيّة على الإنترنت للصادرات والواردات، والحدّ من الوقت اللازم للامتثال الوثائقي.

**5) قطر:**

أ- **الحصول على الائتمان:** حسّنت قطر من إمكانيّة الحصول على المعلومات الإئتمانيّة من خلال تقديم قروض إئتمانيّة للمستهلكين والمؤسّسات الماليّة والمقترضين.

ب-**التجارة عبر الحدود:** طوّرت قطر عمليّاتها في التصدير والاستيراد من خلال افتتاح ميناء حمد الجديد.

**6) تونس:**

أ- **دفع الضرائب:** أصبحت الضرائب أكثر تكلفة من خلال إدخال مساهمة استثنائية جديدة في ضريبة الدخل على الشركات.

**7) السعودية:**

جاء في التقرير أنّ السعودية نفّذت 6 إصلاحات، منها تحسين كفاءة نظام إدارة الأراضي من أجل تبسيط إجراءات تسجيل الملكية، بحيث أصبح لديها نظام كفؤ لتسجيل الأراضي، فلا يستغرق تسجيل الملكية سوى 15 يوماً بدون دفع أيّ تكلفة. كما عزّزت السعودية سياسات حماية المستثمرين الأقليّة عبر زيادة حقوق المساهمين ودورهم في القرارات الرئيسيّة، وتوضيح هياكل الملكية والرقابة، وإلزام الشركات بزيادة الشفافية، وتنظيم الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف المعنية:

أ- **بدء النشاط التجاري:** جعلت السعودية بدء الأعمال التجارية أسهل من خلال استخدام نظام متطوّر على الانترنت، كما قامت بتحسين نظام الدفع الإلكتروني، ممّا أدّى إلى إزالة الحاجة إلى دفع الرسوم شخصيّا.

ب-**تسجيل الملكية:** حّسنت السعوديّة نظام إدارة الأراضي من خلال تنفيذ منصة إلكترونية للتحقق من الملكية والأعباء وبتبسيط عملية تسجيل الملكية. بالإضافة إلى ذلك، جعلت تسجيل الملكية أسهل من خلال تحسين آلية فض نزاع الأراضي.

ج- **حماية المستثمرين من الأقليات:** عزّزت السعودية حماية المستثمرين من الأقليات عن طريق زيادة حقوق المساهمين ودورهم في اتخاذ القرارات الرئيسية، وتوضيح هياكل الملكية والرقابة، مما يتطلب شفافية أكبر للشركات، وتنظيم الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف المعنية.

د- **دفع الضرائب:** ساهمت السعودية في دفع الضرائب بشكل أسهل من خلال تحسين برنامجها على الإنترنت للإعفاء من الضرائب أو دفعها.

هـ-**التجارة عبر الحدود:** خفّضت السعودية الوقت اللازم للامتثال الوثائقي للصادرات والواردات عن طريق تخفيض عدد الوثائق المطلوبة للتخليص الجمركي.

و- **فرض العقود:** سهّلت السعودية إنفاذ العقود عن طريق إدخال نظام إلكتروني لإدارة القضايا لاستخدام القضاة والمحامين.

**8) الكويت:**

أ- **بدء النشاط التجاري:** نفّذت الكويت العديد من الإصلاحات في عام 2017، ومن أبرزها إنشاء نظام الشباك الواحد، وتحسين إجراءات تسجيل منشأة الأعمال عبر الإنترنت.

ب-**تسجيل الملكيّة:** تم تسهيل تسجيل العقارات عن طريق تخفيض عدد الأيام اللازمة لتسجيل الممتلكات وتحسين شفافيّة نظام إدارة الأراضي.

**9) الأردن:**

بالنسبة لموضوع الإئتمان، حسّن الأردن من سهولة الحصول على المعلومات الإئتمانيّة من خلال إنشاء نظام جديد لسجلّات الإستعلام الإئتماني.

**10) الضفة الغربيّة وقطاع غزّة:**

بالنّسبة للحصول على الائتمان، عزّزت الضفة الغربية وقطاع غزة هذه الإمكانيّة عن طريق إدخال قانون جديد للمعاملات المضمونة وإنشاء سجل جديد للضمانات. وينفّذ القانون الجديد نظاما فعالا للمعاملات المضمونة ويتيح وصفا عاما لفئات واحدة من الأصول وسمح بوصف عام للديون والالتزامات. ويعطي القانون الجديد الأولويّة للدائنين المكفولين بضمان خارج إجراءات التعثّر ويسمح بالإنفاذ خارج المحاكم.

**11) مصر:**

أ- **تسجيل الملكية:** جعلت مصر تسجيل الممتلكات أكثر صعوبة وذلك عبر رفع تكلفة التحقّق من عقد البيع والتصديق عليه.

ب-**حماية المستثمرين من الأقليّات:** عزّزت مصر إجراءات حماية المستثمرين الأقليّة بزيادة حقوقهم ودورهم في القرارات الرئيسية للشركات.

**12) موريتانيا:**

أ- **بدء النشاط التجاري:** جعلت موريتانيا بدء الأعمال التجاريّة أسهل من خلال الجمع بين إجراءات التسجيل المتعدّدة.

ب-**تسجيل الملكيّة:** سهّلت موريتانيا تسجيل الملكيّة عن طريق زيادة شفافيّة سجلّ الأراضي.

ج- **دفع الضرائب:** سهّلت موريتانيا من عمليّة دفع الضرائب من خلال السماح بتسديد المتوجبات بشكل ربع السنوي ودفع اشتراكات الضمان الاجتماعي.

د- التجارة عبر الحدود: جعلت موريتانيا التجارة عبر الحدود أسهل من خلال سلسلة من السياسات في ميناء نواكشوط، مثل إلغاء شرط وزن جميع حاويات الاستيراد، والاستثمار في البنية التحتية، وتبسيط حركة البضائع، وتوحيد دفع الرسوم.

هـ-فرض العقود: سهّلت موريتانيا إنفاذ العقود عن طريق إصدار الأحكام الصادرة على جميع المستويات في القضايا التجارية المتاحة للجمهور على المواقع الإلكترونيّة للمحاكم.

## 12) جيبوتي:

بحسب التقرير الخاصّ ببيئة الأعمال، حلّت جيبوتي بين أفضل 10 دول في نسبة تحسين بيئة الأعمال في العالم هذا العام، إذ نفّذت 5 إصلاحات في مجالات بدء النشاط التجاري، وتراخيص البناء، وتسجيل الملكية، والحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين أصحاب حصص الأقليّة:

أ- **بدء النشاط التجاري:** جعلت جيبوتي بدء الأعمال التجاريّة أقلّ تكلفة من خلال إعفاء الشركات الجديدة من رسوم الترخيص المهني، وتخفيض رسوم تسجيل الأعمال ونشر إشعار بدئها.

ب-**إستخراج تراخيص البناء:** سهّلت جيبوتي الحصول على تصاريح البناء من خلال خفض تكلفة عمليّات التفتيش الخرسانية وتنفيذ الالتزامات العشرية لجميع المهنيين المشاركين في مشاريع البناء.

ج- **تسجيل الملكيّة:** سهّلت جيبوتي عمليّة تسجيل الملكيّة عن طريق زيادة شفافيّة نظام إدارة الأراضي.

د- **الحصول على الائتمان:** حسّنت جيبوتي إمكانيّة الحصول على المعلومات الائتمانيّة باعتماد قانون ينشئ نظاما جديدا للمعلومات الائتمانيّة.

هـ-**حماية المستثمرين من الأقليّات:** عزّزت جيبوتي حماية المستثمرين الأقليّة، ووسائل الانتصاف ضد المديرين، وتوسيع نطاق الوصول إلى المعلومات للشركات قبل المحاكمة، وزيادة حقوق المساهمين ودورهم في قرارات الشركات الكبرى، وتوضيح هياكل الملكية والسيطرة والتي تتطلب المزيد من الشفافية للشركات.

**13) جزر القمر:**

أ- **التجارة عبر الحدود:** سهّلت جزر القمر التجارة عبر الحدود عن طريق تنفيذ نظام آلي لإدارة البيانات الجمركيّة، ممّا أدّى إلى تقليل الوقت اللازم لإعداد الوثائق وتقديمها لكل من الصادرات والواردات.

**14) العراق:**

أ- **بدء النشاط التجاري:** جعل العراق بدء الأعمال التجارية أسهل من خلال الجمع بين إجراءات التسجيل المتعددة والحدّ من الوقت لتسجيل الشركة.

ب-**الحصول على الائتمان:** حسّن العراق فرص الحصول على المعلومات الائتمانية عن طريق إطلاق سجل ائتماني جديد.

## رابعاً - احتياجات التطوير والإجراءات المقترحة

من خلال ما ورد في تقرير البنك الدّولي، نستطيع إستنتاج نقاط الضعف والثغرات الّتي ما زال يعاني منها الوطن العربي. وبشكل عام أثبتت السياسات الإصلاحيّة الّتي اعتمدتها

الحكومات العربيّة بعض الفعاليّة وحقّق بعضها نجاحا نسبيّا، إلّا أنّ الدّول العربيّة، وبدرجات متفاوتة، ما زالت تعاني من بعض الضعف في الجوانب الأخرى.

**أ. لمحة ملخّصة لنقاط الضعف في العالم العربي**

من خلال دراسة وتحليل ما ورد في التقرير نستطيع تلخيص نقاط ضعف العالم العربي الخاصّة بسهولة الأعمال، مع إعادة التأكيد على أنّ المستوى العربي بشكل عام يبقى متأخّرا مقارنة مع باقي دول العالم، لأننا لو قسنا المعدل العام للدول العربية في جميع المؤشرات، فإن ترتيبها سيكون متأخراً بالنسبة لها جميعها، وبالأخص بالنسبة للحصول على ائتمان، والتجارة عبر الحدود، وتصفية الأعمال.

وفي ما يلي أبرز نقاط الضعف والقوة في الدول العربية:

1) **الحصول على ائتمان:** جميع الدول العربية أظهرت ضعفاً في هذا المجال.
2) **التجارة عبر الحدود:** سجل الأردن الأداء الأفضل، وبشكل نسبي أيضاً كل من البحرين والمغرب وعُمان وقطر، فيما جاء أداء باقي الدول العربية ضعيفاً بنسب متفاوتة.
3) **تسوية حالات التعثر:** جاء ترتيب معظم الدول العربية متأخراً، عدا الإمارات والبحرين وتونس وجيبوتي والجزائر.
4) **حماية المستثمرين الأقلية:** أظهرت معظم الدول العربية ضعفاً، باستثناء كل من الإمارات والمغرب والسعودية والكويت ومصر.
5) **تأسيس الأعمال:** خمس دول حلت في مراتب جيدة، وهي الإمارات والبحرين والمغرب وعُمان وموريتانيا، بينما سجلت باقي الدول العربية ترتيباً متأخراً مقارنة بدول العالم.

6) **تنفيذ العقود:** سبع دول جاء ترتيبها مقبولاً، وهي الإمارات والمغرب وعُمان وتونس والسعودية والكويت وموريتانيا، بينما حلت باقي الدول العربية في ترتيب متأخر.
7) **الحصول على تراخيص البناء:** جاءت المراتب مقبولة بالنسبة لكل من الإمارات والبحرين والمغرب وعُمان وقطر والسعودية ومصر وجيبوتي والقمر والعراق.
8) **الحصول على كهرباء:** حلّت الإمارات في المرتبة الأولى عالمياً، كما جاء ترتيب عدد من الدول العربية مقبولاً مثل البحرين والمغرب وعُمان وقطر وتونس والسعودية والأردن وفلسطين ومصر.
9) **دفع الضرائب:** حل كل من الإمارات وقطر في المرتبة الأولى عالمياً، كما جاء ترتيب عدد من الدول جيداً أو مقبولاً مثل البحرين والمغرب وعُمان والسعودية والكويت.
10) **تسجيل الملكية:** شملت الدول التي سجلت أداء ضعيفاً كل من مصر ولبنان وموريتانيا وجيبوتي والقمر والجزائر والعراق وسوريا وليبيا والصومال.

**ب. التحدّيات والصعوبات الّتي تواجه الحكومات العربيّة**

في إطار سعيها المستمرّ لتهيئة بيئة عمل متطوّرة، تبذل الدول العربية جهودا حثيثة لتذليل الصعوبات المختلفة التي تعيق هذا الطموح. وبالرّغم من بروز عدّة محاولات إصلاحيّة في عدد من المجالات، إلاّ أنه ما زال هناك تحدّيات واحتياجات في جوانب مختلفة وبدرجات متباينة، سواء على مستوى التشريعات والقوانين، أو على مستوى دعم القدرات التمويلية وتعزيز البنية التحتية المالية. وفي ما يلي استعراض لأهم هذه التحديات:

1) عدم توفر أو ضعف القوانين التشريعية والتنظيمية الملائمة، ممّا يصعّب من عمليّة إنشاء وممارسة الأعمال ورفع كلفتها.

2) ضعف قدرة المؤسسات القانونيّة والسياسات الحكومية خاصة في مجالات بدء النشاط، واستخراج تراخيص البناء، وتسجيل الملكية، وحماية المستثمرين، وانفاذ العقود، وتسوية حالات التعثّر.
3) ضعف التنسيق والتكامل خاصّة بين القطاعين العام والخاص.
4) صعوبة الحصول على التمويل الملائم لأسباب عديدة منها ارتفاع كلفة ومخاطر التمويل نتيجة عدم توفر المعلومات الكافية حول المقترضين. بالتالي هناك حاجة لرفع قدرة نظم المعلومات الائتمانية، واستكمال آليات ضمان التمويل وتطوير الأطر التشريعية الخاصة بها، بما يعزز قوة الضمانات ويعطي مرونة أكبر في استخدام الأصول المختلفة في الضمان.
5) ضعف قدرة المؤسسات المصرفية في توفير وسائل التمويل بما يلائم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
6) صعوبة الدخول إلى الأسواق بالنسبة للمؤسّسات الصغيرة والمتوسطة بسبب زيادة متطلبات وتكاليف ترخيص وتسجيل الأعمال.
7) عدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التعامل مع المحيط الخارجي، خاصة في ما يتعلق بتكوين التحالفات والشراكات مع المؤسسات الكبرى.

**ج. إجراءات وتوصيات مقترحة لتحسين بيئة الأعمال في الدول العربيّة**

يجب على الحكومات العربيّة أن تعمل على تشجيع ريادة الأعمال وحثّ الأفراد على إنشاء مؤسّساتهم وتأمين الأسواق الملائمة لهم، وأن تذلّل العقبات الّتي تعرقل هذا الهدف إن كانت عقبات تمويليّة أم تشريعيّة أو حتى هيكليّة.

وهناك عدّة إجراءات أو خطوات يجب البدء بها لتحسين وتطوير بيئة الأعمال، وذلك ضمن خطة متكاملة مرتبطة بمواعيد محددة. ومن هذه الخطوات:

1) إلغاء (أو على الأقل خفض) الحدّ الأدنى المطلوب من رأس المال عند تأسيس الشركات.
2) إستبدال الرسوم المطبقة حاليًا برسوم موحدة لجميع الإجراءات المتعلقة بإصدار الرخص التجارية.
3) زيادة القدرة التمويليّة للمؤسّسات الصغيرة والمتوسطة والمشروعات الناشئة التي تخلق فرص عمل.
4) تشجيع وتأمين الحصول على العلم والمعرفة وليس فقط على التعليم، وبخاصة أنّ العالم العربي بمعظمه عالم شاب. إذ أنّ المنافسة لم تعد مرتبطة بامتلاك الموارد الطبيعية أو انخفاض تكاليف الأيدي العاملة بقدر ارتباطها بالمحتوى المعرفي والتكنولوجي والجودة والسياسات الفاعلة من قبل الحكومات والشركات. فالإشكالية الاقتصادية اليوم أصبحت مبنية على وفرة المعلومات وليست وفرة الموارد النادرة، باعتبار أن تأثير المعرفة غدا حاسما على كامل النشاط الاقتصادي، وأصبحت المعرفة شرطا أساسيّا وحيويّا لأي نمو اقتصادي أو اجتماعي. فتحقيق التنمية الاقتصادية بات يتطلب مجموعةً مستحدثة من المواد الأولية والأسس الانتاجية ذات قاعدة معرفية.
5) تأمين البنى التحتيّة لتطوير القدرة التكنولوجيّة للمؤسسات.
6) أن تكون الدولة مسانداً للاقتصاد وليس قائداً له، بمعنى أنّها لا تحلّ مكان القطاع الخاص، بل دورها الأساس يكمن في إيجاد مجموعة من الإجراءات لتحسين بيئة الأعمال.

**الهوامش:**

1 محمّد عبد الحليم عمر (مدير مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر)، "هل يوفّر الإسلام بيئة صالحة للأعمال؟"، مجلّة الوعي الإسلامي، العدد 494، أكتوبر– نوفمبر 2006، إصدار وزارة الأوقاف الكويتيَّة، ص 16.

2 جريدة الشرق الأوسط، "صندوق النقد ينصح باتخاذ خطوات تدريجية لإصلاح تسعير الطاقة"، 7 أكتوبر 2017.

3 صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي، "تشجيع النمو الاحتوائي"، أكتوبر 2017.

4 من أوّل البلدان التي نفّذت هذه الخطوة الأردن (تشرين الثاني 2012)، ثمّ مصر وتونس (تمّوز 2014)، وبعدهما السّودان (تشرين الثاني 2016).

5 زادت مصر الضريبة على القيمة المضافة، في أيلول 2016، بنسبة 4%. كما رفعتها الجزائر في عام 2017 بنسبة 2%. أمّا تونس فقد أقرّت رفع الضرائب على السيارات في موازنة عام 2017، وتوسيع القاعدة الضريبية بإخضاع بعض فئات المهنيّين للنظام الضريبي كالأطباء والمحامين وغيرهما.